ResearchGate

See discussions, stats, and author profiles for this publication at: https://www.researchgate.net/publication/355810725

أهداف البحث العلمي و مشكلاته لدى أعضاء هيئة التدريس بكليات الاقتصاد في الجامعات الليبية

Article *in* مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية · November 2021

CITATIONS
0

READS
235

1 author:

Musa Kribat
Elmergib University
16 PUBLICATIONS **50** CITATIONS

SEE PROFILE

All content following this page was uploaded by Musa Kribat on 08 December 2024.

The user has requested enhancement of the downloaded file.

مجلة العلوم الإنسانية

علمية محكّمة – نصف سنوية

تصدرها كلية الآداب والعلوم/ الخمس

جامعة المرقب

العدد الثامن

مارس 2014م

أهداف البحث العلمي ومشكلاته لدى أعضاء هيأة التدريس بكليات الاقتصاد في الجامعات الليبية

د. موسى محمد كريبات[1].

المقدمة:

يعتبر البحث العلمي ركنا أساسيا في تقدم الشعوب وتطورها؛ حيث أدركت هذه الشعوب أن تطورها وقوتها مرهون بما يتم إنجازه من أبحاث علمية. ويعتبر البحث العلمي أساس كل تخطيط، إذ بواسطته توضع خطط التنمية السليمة المستدامة وبه يتم تفادي الأخطاء، وإدارة الموارد الاقتصادية بأعلى كفاءة وفعالية (الريس، 1992). والجامعات والمعاهد ومراكز البحوث هي من يتولى إعداد البحوث العلمية من أجل النهوض بالمجتمعات. فقد أصبحت الجامعات مركز إشعاع حضاري لأي مجتمع من خلال وظائفها المتمثلة في التعليم والبحث العلمي، وخدمة المجتمع التي لا تتغير بمرور الزمن (السويدي، 1994). وبالتالي فإن البحث العلمي أصبح من أهم أركان الجامعة، ومقياسا لمستواها العلمي والأكاديمي، والمكان الطبيعي لإجراء البحوث لما لها من إمكانيات بشرية تتمثل في أعضاء هيأة التدريس، ومساعدي البحث، وطلاب الدراسات العليا، وإمكانيات مادية تتمثل في المختبرات والمكتبات والأجهزة. ومن هنا أصبحت الجامعات المكان المناسب لحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وهي التي تساهم في تطوير العلوم في شتى المجالات الصناعية والزراعية والطبية. وهذا يتطلب ربط البحث العلمي مع حاجة المجتمع، من خلال وجود هيأة عليا تعمل على التنسيق بين المؤسسات العلمية والاقتصادية وتوجه البحث العلمي لخدمة المجتمع (فلوح، 1999).

ومن أجل ذلك قامت العديد من الجامعات بتكوين مراكز بحثية، وأعطت البحث العلمي عناية خاصة؛ ليكون فاعلا ومفيدا، ليساهم في تطويرها وتجديدها وتأهيلها للقيام بأدوار رئيسة في المجتمع؛ باعتبارها جزءا منه من خلال قيام المراكز

1- عضو هيأة التدريس بكلية الاقتصاد جامعة المرقب. الخمس – ليبيا.

البحثية بالعمل على دراسة المشكلات القائمة في المجتمع من أجل إيجاد الحلول العلمية والصحية لها، وليخدم بذلك تقدم المجتمع وتطوره (Kogan, 1989).

وبالتالي فإن دور عضو هيأة التدريس يعتبر محوريا في الجامعة؛ لما يمتلكه من قدرة علمية للقيام بوظائفها الثلاث، ولذا فلا يمكن الفصل بين مهام عضو هيأة التدريس ومهام الجامعة التي يتبعها (السويدي، 1994). إذ البحث العلمي من أهم الأعمال والأنشطة التي تناط بعضو هيأة التدريس في الجامعة (Kogan, 1989).

فالبحث العلمي عامل مهم لرفع مستوى عضو هيأة التدريس الجامعي يساعد في تنشيط عقله، وتعميق فهمه في مجال تخصصه (ميليت، 1965)، ولا يمكن للأستاذ الجامعي من تحقيق ذلك بالمطالعة عن بعد، بل يجب اكتساب مهارات بحثية؛ ليطور نفسه، ويساهم في تطوير مهنته من خلال الوقوف على المشكلات العلمية، واقتراح حلول وبدائل للتعامل معها (البرغوثي وأبوسمرة، 2007).

مشكلة الدراسة:

البحث العلمي يلاقى اهتماما كبيرا في الدول المتقدمة، من خلال المبالغ التي تنفقها هذه الدول على البحث العلمي، حيث يبين تقرير اليونيسكو (2010) أن بريطانيا تنفق على البحث العلمي ما نسبته 1.82% من الناتج القومي الاجمالي، أما دول الاتحاد الأوروبي فإنها تنفق ما نسبته 1.78% من الناتج القومي الإجمالي. بينما لا يزال الاهتمام بالبحث العلمي في الوطن العربي متواضعا من الناحية النظرية، والعملية (البرغوثي وابو سمرة، 2007)، حيث إن حجم الإنفاق في الدول العربية على البحث العلمي في 2007 لم يتجاوز 0.34% من الناتج القومي (هذا إذا استثنينا تونس والمغرب فقد كان الإنفاق فيهما 1.02% و 0.64% على التوالي)، بينما يتراوح ما بين 0.04% في دولة البحرين إلى 0.34% في الأردن، وهذا يقل كثيرا عن المعدل العالمي، وهو 1% (اليونيسكو، 2010)[1].

---

1 بينما كان الإنفاق العسكري للدول العربية كبيراً جداً، فكانت نسبته في سنة 2008 تتراوح ما بين 1.6% (في تونس) إلى 12.4% في سلطنة عمان (اليونيسكو، 2010).

أما فيما يتعلق بالباحثين العرب فإن الأمر أكثر سوءا؛ فقد بلغ عدد الباحثين في العالم العربي نسبةً لكل مليون نسمة في سنة 2007 ما بين 42 باحثا في السعودية إلى 1952 باحثاً في الأردن[1]. وهذه نسبة ضعيفة جداً إذا قورنت بدولة مثل فنلندا التي بلغت فيها 7382 باحثا لكل مليون نسمة. وهذا النقص الحاد في عدد الباحثين يؤثر بشكل كبير على حجم الإنتاج العلمي في العالم العربي، حيث يتراوح عدد المنشورات العلمية فيه في سنة 2008 ما بين 2.4 في جيبوتي إلى 222.5 في الكويت لكل مليون نسمة، حيث بلغ المتوسط 41 منشوراً علمياً لكل مليون نسمة، وهذا أقل من المعدل العالمي، وهو 147 (اليونيسكو، 2010)[2].

فمؤسسات التعليم العالي –وبخاصة الجامعات– تعتبر المكان المثالي للنهوض بالبحث العلمي، غير أن هناك قصورا واضحا في نشاط البحث العلمي في الوطن العربي بشكل عام، وفي ليبيا بشكل خاص، وذلك في أغلب المجالات، وبالأخص في المجالات الاقتصادية التي تثبته الأدبيات والدراسات السابقة، ومن خلال التجارب التي مر بها الباحث واطلاعه عن قرب بالمعانات التي يمر بها الباحثون في سبيل قيامهم بإجراء البحث العلمي والمشاكل التي يواجهونها، فقد جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على واقع البحث العلمي وأهدافه والمشكلات التي تواجه عضو هيأة التدريس في كليات الاقتصاد في الجامعات الليبية، وبذلك تتلخص مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

1–ما دوافع البحث العلمي لدى أعضاء هيأة التدريس بكليات الاقتصاد والتجارة بالجامعات الليبية؟

2–ما أهم المشكلات التي تعترض البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس في كليات الاقتصاد في الجامعات الليبية؟

---

1 اما عدد الباحثين في باقي الدول العربية الاخرى في 2007 كما جاء في تقرير اليونيسكو (2010) فكانت: 61 باحثا في ليبيا، 290 باحثا في السودان، 166 باحثا في الكويت، 170 باحثا في الجزائر، 617 باحثا في مصر، 647 باحثا في المغرب، 1588 باحثا في تونس وذلك لكل مليون نسمة.

2 حيث تراوح عدد المقالات العلمية المنشورة في الوطن العربي سنة 2008 حسب تقرير اليونيسكو (2010) من مقالتين في جيبوتي إلى 3963 مقالة علمية في مصر (بينما بلغ العدد في ليبيا 100 مقالة).

3-هل تختلف المشكلات التي تعترض البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس في كليات الاقتصاد في الجامعات الليبية باختلاف: المؤهل العلمي، الدرجة العلمي، والجامعة؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1-التعرف على الدوافع لدى أعضاء هيأة التدريس بكليات الاقتصاد في الجامعات الليبية للقيام بالبحث العلمي.

2-التعرف على أهم مشكلات البحث العلمي لدى أعضاء هيأة التدريس بكليات الاقتصاد في الجامعات الليبية.

3-التعرف على أهم الفروق في مشكلات البحث العلمي لدى أعضاء هيأة التدريس بكليات الاقتصاد في الجامعات الليبية تبعا لمتغيرات المؤهل العلمي، والدرجة العلمية، و الجامعة.

4-محاولة وضع حلول واقتراحات للتغلب على المشكلات التي يواجهها أعضاء هيأة التدريس في سبيل إنجاز البحث العلمي.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في الآتي:

1-تعتبر هذه الدراسة -حسب علم الباحث- الأولى في ليبيا التي تهتم بأهداف البحث العلمي ومشكلاته في كليات الاقتصاد في الجامعات الليبية.

2-تفيد هذه الدراسة المسؤولين في الجامعات الليبية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي في وضع السياسات والخطط والبرامج المتعلقة بالبحث العلمي.

3-تساعد نتائج هذه الدراسة أعضاء هيأة التدريس في التعرف على واقع المشكلات التي يعانون منها في سبيل إنجاز البحوث العلمية من أجل وضع الخطط والبرامج للتغلب غليها.

4-تفيد نتائج هذه الدراسة في التعرف على آثار متغيرات المؤهل العلمي، والدرجة العلمية، والجامعة في مشكلات البحث العلمي لدى أعضاء هيأة التدريس في كليات الاقتصاد في الجامعات الليبية.

فرضيات الدراسة: إن الدراسة تسعى إلى اختبار الفرضيات التالية:

1-لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في متوسط وجهات نظر أعضاء هيأة التدريس حول مشكلات البحث العلمي تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

2-لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في متوسط وجهات نظر أعضاء هيأة التدريس حول مشكلات البحث العلمي تعزى لمتغير الدرجة العلمية.

3-لا توجد فورقات ذات دلالة إحصائية في متوسط وجهات نظر أعضاء هيأة التدريس حول مشكلات البحث العلمي تعزى لمتغير الجامعة.

حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على استقصاء وجهات نظر أعضاء هيأة التدريس بكليات الاقتصاد في الجامعات الليبية الواقعة في المنطقة الغربية وهي الجامعات التالية: المرقب، طرابلس، الزاوية والجبل الغربي، ويمثل العام الجامعي 2013/2012م الإطار الزمني للدراسة.

الدراسات السابقة:

طناش (1995):

هدفت الدراسة إلى معرفة أهداف البحث العلمي ومشكلاته لدى أعضاء هيأة التدريس في الجامعات الأردنية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أهم أهداف البحث العلمي كانت الترقية العلمية، والمتعة الشخصية، وتحسين المعرفة الإنسانية وتطويرها، وإشباع الرغبة الذاتية. كما أظهرت نتائج الدراسة أن مشكلات البحث العلمي تتمثل في العبء التدريسي لعضو هيأة التدريس، و عدم التشجيع على السفر لغرض البحث العلمي، وعدم وجود الدعم المالي لإجراء البحوث العلمية.

كنعان (2001):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهداف البحث العلمي ومعوقاته، وسبل تطويره لدى أعضاء هيأة التدريس في جامعة دمشق. حيث أظهرت نتيجة الدراسة أن أهم أهداف البحث العلمي زيادة التعمق في مجال التخصص، وزيادة التحصيل العلمي

والمعرفي، بينما أهم معوقات البحث العلمي هي قلة التعاون بين الجامعة والجهات المستفيدة من البحث العلمي، وقصور تطبيق خطة مركزية للبحوث العلمية على مستوى الجامعات والكليات، ونقص عدد الموفدين للدول المتقدمة. كما أظهرت نتائج الدراسة أن أهم سبل تطوير البحث العلمي هي توفير الدعم المالي اللازم لتمويل إجراء البحث العلمي، وتوفير المكافآت المادية مقابل إجراء البحوث، وتوفير المراجع والمصادر الحديثة.

الخطيب و الحداد (2001):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهداف البحث العلمي وحوافزه ومشكلاته ودرجة الرضاء لدى أعضاء هيأة التدريس في جامعة إربد الأهلية. حيث أظهرت الدراسة أن أهداف البحث العلمي تتمثل في الترقية العلمية، والتعمق في التخصص وخدمة المجتمع. كما أظهرت أن أهم الحوافز الترقية الأكاديمية، وتحسين المعرفة وتطويرها، والمتعة الشخصية. أما درجة الرضاء فتمثلت في قدرة عضو هيأة التدريس البحثية، ونوعية البحوث. وأخيرا أظهرت الدراسة أن أهم المشكلات البحثية تتمثل في أن التدريس يأخذ أغلب جهد عضو هيأة التدريس، و عدم توفر الوقت الكافي للبحث وعدم توفر الدعم المالي الكافي لإجراء البحث.

الفرا (2004):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الصعوبات التي تعيق البحث العلمي في كليات التجارة في جامعات غزة من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس. وأظهرت الدراسة أن أكبر المعوقات التي تواجه البحث العلمي المعوقات المرتبطة بالجامعة (وأهمها عدم تخصيص الجامعة موازنات للبحث العلمي)، تليها المعوقات المتعلقة بعدم توفر المعلومات (وأهمها عدم توفر الدوريات والمجلات المتخصصة بشكل كافي)، ثم المعوقات المتعلقة بنشر البحوث (وعلى رأسها ضعف إجراءات المتابعة لدى عمادة البحث العلمي، وعدم تطبيق قانون حماية حقوق المؤلف بشكل فعال)، أما المتعلقة

بعضو هيأة التدريس (وأهمها انشغال عضو هيأة التدريس بأعمال خارج الجامعة) فاعتبرت من وجهة نظرهم أقلها إعاقة للبحث العلمي.

مصلح و ندى (2007):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دوافع ومعوقات وواقع البحث العلمي في جامعة القدس المفتوحة من وجهة نظر المشرفين الأكاديميين. وأظهرت الدراسة أن مساهمة جامعة القدس المفتوحة في توفير الإمكانيات الضرورية لأعضاء هيأة التدريس فيما يخص البحث العلمي مرتفع جدا، بينما مستوى توفر المراجع والمصادر متوسط. كما بينت الدراسة أن حجم إنتاجية المشرف الأكاديمي من البحوث العلمية منخفض. أما فيما يتعلق بالمعوقات، فإن الدراسة أظهرت أن العبء التدريسي والظروف السياسية والحواجز، وعدم وجود مكتبة متخصصة معوقات بدرجة مرتفعة. وأخيرا أوضحت الدراسة أن أهم الدوافع وراء إنجاز المشرف الأكاديمي للبحث العلمي رغبته في مواكبة كل جديد والبحث عن سبل التميز والإبداع، واعتبار البحث العلمي أحد أوجه الإخلاص في العمل.

العمايرة والسرابي (2008):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات البحث العلمي لدى أعضاء هيأة التدريس بجامعة الإسراء الخاصة بالأردن. وأظهرت أن أعضاء هيأة التدريس يعانون من مشاكل تعيق إنجازهم البحثي، وبلغت نسبة تقديرهم لوجود مشاكل تعيق البحث العلمي 79%. ومن أهم هذه العوائق عدم وجود مجلة محكمة في الجامعة، وضآلة الإفادة من البحوث العلمية، وقلة التعاون بين الجامعة والجهات المستفيدة من البحث العلمي، وقلة الحوافز والمكافآت المادية للباحثين. كما أظهرت أن مقترحات تطوير البحث العلمي نالت تقدير أغلب أعضاء هيأة التدريس، وكان من أهم المقترحات التي نالت تقديرهم الإكثار من المجلات العلمية المحكمة، وتوفير الخدمات الفنية والأجهزة وخدمات الحاسوب والإنترنت، وتشجيع الجامعة لعضو هيأة التدريس للاشتراك في المؤتمرات العلمية.

الشرع و الزعبي (2011):

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء المشكلات التي يعاني منها أعضاء هيأة التدريس في كليات التربية في الجامعات الأردنية في البحث التربوي. وتوصلت إلى أن المشكلات المتعلقة بمجال إجراءات نشر البحث، ومجال الباحثين أنفسهم كانت بدرجة كبيرة جدا، بينما المشكلات المتعلقة بمجال ظروف العمل، ومجال تحكيم البحوث كانت بدرجة كبيرة. أما المشكلات المتعلقة بمجال كتابة البحث فكانت بدرجة قليلة. كما أظهرت أن مشكلات البحث التربوي تختلف باختلاف كل من عدد سنوات الخبرة وعدد البحوث المنشورة، والرتبة الأكاديمية، والجامعة التي ينتمي منها عضو هيأة التدريس.

محيسن (2011):

هدفت الدراسة إلى التعرف على المعوقات الشخصية وغير الشخصية للبحث العلمي، كما يدركها أعضاء هيأة التدريس بجامعات غزة. وأظهرت ارتفاع معوقات البحث العلمي لدى أعضاء هيأة التدريس، وكانت نسبة المعوقات غير الشخصية المتمثلة في المعوقات المالية (73%) والإدارية (72%) الأعلى، تليها المعوقات الشخصية المتمثلة في المعوقات الاجتماعية (71%) والنفسية (70%) والمعرفية (65%)..

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسة الحالية مكملة للدراسات السابقة، وخصوصا تلك الدراسات التي اهتمت بأهداف ومشكلات البحث العلمي لدى أعضاء هيأة التدريس في الجامعات المنتشرة في الوطن العربي. ذلك أن أغلب الدراسات السابقة أكدت أن هناك كثيرا من المشكلات التي تواجه البحث العلمي في جميع الدول العربية، غير أن طبيعة هذه المشكلات تختلف من دولة لأخرى، ومن دراسة لأخرى في الدولة نفسها خلال فترات زمنية مختلفة، أو في جامعات وكليات مختلفة، وهذا يدل على أن المشكلات في تغير مستمر، مما يستدعي دراستها بشكل دوري للتعرف على تلك المشكلات وتشخيصها

واقتراح الحلول المناسبة لها من أجل الارتقاء بالبحث العلمي (محيسن، 2011). وهذه الدراسة تتشابه مع الدراسات السابقة (الفرا، 2004: مصلح وندى، 2007: العمايرة والسرابي، 2008: المجيدل وشماس، 2010: محيسن، 2011: الزعبي، 2011) التي تناولت مشكلات ومعوقات البحث العلمي. كما أنها تتشابه إلى حد كبير مع الدراسات التي قام بها الباحثان: كنعان (2001) وصالح (2003) التي تناولت دوافع البحث العلمي ومعوقاته. باستثناء دراسة الفرا (2004) التي تناولت الصعوبات التي تواجه البحث العلمي في كليات التجارة بمحافظات غزة، فإن هذه الدراسة استفردت بأنها تناولت أهداف البحث العلمي ومشكلاته لدى أعضاء هيأة التدريس بكليات الاقتصاد كما أن الدراسات السابقة أجريت في عدة دول عربية، ولا توجد دراسة من هذا النوع -حسب علم الباحث- أجريت على كليات الاقتصاد في الجامعات الليبية.

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة؛ لكونه المنهج المناسب لمثل هذا النوع من الدراسات، فهذا المنهج من أكثر المناهج المستخدمة في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيأة التدريس في كليات الاقتصاد بالجامعات الليبية التالية: المرقب، طرابلس، الزاوية، والجبل الغربي. وقد أجريت هذه الدراسة على عينة تتكون من 140 عضو هيأة تدريس بمعدل 35 عضو هيأة تدريس لكل جامعة، وقد روعي أن تكون حجم العينة من الجامعات متكافئة من أجل التمكن من إجراء مقارنة موضوعية بين الجامعات وتحديد حجم المشكلة في كل جامعة على حدة. وقد استجاب منهم 83 عضو هيأة تدريس، أي أن نسبة الردود كانت 59%. والجدول التالي(1) يبين عدد الاستبانات الموزعة والمستردة تبعا لمتغير الجامعة.

الجدول رقم (1) عدد الاستبانات الموزعة ونسبة الردود.

اسم الجامعة	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستلمة	نسبة الاسترجاع
المرقب	35	23	%66
طرابلس	35	29	%83
الزاوية	35	19	%54
الجبل الغربي	35	12	%34
الكل	140	83	%59

أداة الدراسة:

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة قام الباحث بتصميم استبانه تتكون من ثلاث مجموعات رئيسة، الأولى: تتعلق بالمعلومات العامة حول الباحث، بينما الثانية: تتعلق بأهداف البحث العلمي، وتحتوي على 13 سؤالا، أما الثالثة: فتتعلق بمشكلات البحث العلمي، وقسمت إلى أربع مجموعات فرعية على النحو الآتي: الأولى تتركز على المشكلات المتعلقة بمجال كتابة البحث العلمي، وتحتوي على 11 سؤالا، والثانية تتناول المشكلات المتعلقة بمجال إجراءات نشر البحث العلمي، وتحتوي على 9 أسئلة والثالثة تركز على المشكلات المتعلقة بعضو هيأة التدريس، وتحتوي على 11 سؤالا أما الرابعة والأخيرة فتتعلق بمشكلات ظروف العمل، وتحتوي على 12 سؤالا. أعطيت جميع الأسئلة أوزانا متدرجة وفقا لسلم ليكيرت (Likret) الخماسي على النحو التالي:

-الأسئلة المتعلقة بأهداف البحث العلمي: أعطي كل منها وزنا مدرجا على النحو الآتي (غير موافق بتاتا=1، غير موافق=2، متردد=3، موافق=4، موافق بشدة=5).

-الأسئلة المتعلقة بمشكلات البحث العلمي: أعطي كل منها وزنا مدرجا على النحو الآتي (مشكلة بدرجة قليلة جدا=1، مشكلة بدرجة قليلة=2، مشكلة بدرجة متوسطة=3، مشكلة بدرجة كبير=4، مشكلة بدرجة كبيرة جدا=5).

صدق وثبات الاداء:

للتأكد من صدق أداة الاستبانة ومدى صلاحيتها للقياس قام الباحث بعرضها على مجموعة من الأكاديميين في كلية الاقتصاد جامعة المرقب. وقد وافق أغلبهم على

صلاحية الأداة، فتم الأخذ بتوصياتهم، بعد تعديل بعض الفقرات. بالإضافة إلى قيام الباحث بتوزيعها على عينة بلغ عددها (8) أعضاء هيأة تدريس بكلية الاقتصاد جامعة المرقب، وعدلت بعض الأسئلة وحذفت أخرى حتى أصبحت الاستبانة بشكلها النهائي.

ومن حيث الثبات فتم استخدام معامل الارتباط كرونباخ ألفا (Cronbach`s Alpha) لإيجاد معاملات الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبانة. والجدول رقم (2) يبين معاملات الثبات في كل من أهداف ومشكلات البحث العلمي.

الجدول رقم (2) ثبات الأداة باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach`s Alpha):

المجالات		معامل الثبات
مجال أهداف البحث العلمي		0.79
مجال مشكلات البحث العلمي	مجال كتابة البحث العلمي	0.92
	مجال إجراءات نشر البحث	0.74
	مجال عضو هيأة التدريس	0.76
	مجال ظروف العمل	0.85
معامل الثبات الكلي للمشكلات		0.87

متغيرات الدراسة:

1-المتغيرات المستقلة:

-الجامعة ولها أربع مستويات: المرقب، طرابلس، الزاوية، والجبل الغربي.

-المؤهل التعليمي وله مستويان: ماجستير، ودكتوراه.

-الدرجة العلمية ولها خمس مستويات: محاضر مساعد، محاضر، أستاذ مساعد، أستاذ مشارك، وأستاذ.

2- المتغير التابع:

يشمل المتغير التابع مشكلات البحث العلمي. والجدول رقم (3) يبين توزيع عينة الدراسة تبعا لمتغيراته:

الجدول رقم (3) توزيع عينة الدراسة تبعا لمتغيراتها:

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
الجامعة	جامعة المرقب	23	27.7
	جامعة طرابلس	29	34.9
	جامعة الزاوية	19	22.9
	جامعة الجبل الغربي	12	14.5
المؤهل العلمي	ماجستير	35	42.2
	دكتوراه	48	57.8
الدرجة العلمية	محاضر مساعد	30	36.1
	محاضر	38	45.8
	أستاذ مساعد	13	15.7
	أستاذ مشارك	1	1.2
	أستاذ	1	1.2

المعالجة الإحصائية:

من أجل معالجة البيانات استخدم الباحث برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، ومنها قام الباحث باستخدام الأساليب والإجراءات الإحصائية التالية:

1-تم استخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach`s Alpha).

2-تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري.

3-تم استخدام اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent t-test)

4-تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One – way – ANOVA).

تحليل نتائج الدراسة:

اولا: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

الذي نص على: ما أهداف البحث العلمي لدى أعضاء هيأة التدريس بكليات الاقتصاد والتجارة بالجامعات الليبية ؟ وللإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتبة لكل فقرة من فقرات أهداف البحث العلمي والجدول رقم (4) يبين ذلك: جدول رقم (4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتبة لدرجة تقدير أفراد العينة لأهداف البحث العلمي:

فقرة	أهداف البحث العلمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	أهتم بالبحث العلمي رغبةً مني لمواكبة كل جديد	4.28	0.738	3
2	بحثي عن سبل الإبداع والتميز يدفعني إلى إجراء البحث العلمي	4.05	0.731	5
3	الهدف من أعمالي البحثية الترقية والحصول على درجة أعلى	3.92	1.050	6
4	هدفي من إجراء البحث العلمي التعمق في مجال التخصص	4.40	0.826	2
5	المتعة الشخصية وراء رغبتي في إعداد البحث العلمي	3.39	1.034	9
6	أهتم بالبحث العلمي رغبةً مني في المشاركة في الندوات والمؤتمرات وورش العمل	3.90	0.905	7
7	هدفي من البحث العلمي هو الحصول على المكافآت المادية	2.69	1.315	11
8	أعتبر ممارسة البحث العلمي رفعة وتميزاً لي بين زملائي	3.37	1.155	10
9	الفراغ هو الذي يدفعني لإجراء البحث العلمي	1.86	0.952	13
10	هدفي ربط البحث العلمي بخطط التنمية الشاملة	3.66	0.979	8
11	تحقيق الشهرة سبب اهتمامي بالبحث العلمي	2.04	0.993	12
12	البحث العلمي واجب من واجبات عضو هيأة التدريس	4.48	0.755	1
13	أعتبر قيامي بالبحث العلمي جزءا من الضمير المهني	4.10	0.850	4
***	**الكلي**	**3.55**	**0.945**	

يبين الجدول رقم (4) أن أهم أهداف البحث العلمي لديهم اعتباره واجبا من واجباتهم بمتوسط حسابي قدره 4.48، يليه التعمق في مجال التخصص (4.4)، الرغبة في مواكبة كل جديد (4.28)، اعتبار البحث العلمي جزءا من الضمير المهني (4.10)، والبحث عن سبل الإبداع والتميز (4.05)، الترقية والحصول على درجة أعلى (3.92)، والرغبة في المشاركة في الندوات والمؤتمرات وورش العمل (3.9). أما الأهداف الأقل أهمية من وجهة نظرهم فكانت الحصول على مكافأة مالية (2.69)، أما الفراغ (1.68) وتحقيق الشهرة (2.04) فلا تمثل أهداف أو دوافع لديهم للقيام بالبحث العلمي.

إن اعتبارهم الدافع الرئيس لإجراء البحث العلمي كونه واجبا من واجباتهم "تعكس إدراكهم ووعيهم بالوظائف الرئيسة لهم في الجامعة، وتتمثل في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع. أما اعتبارهم أن "زيادة التعمق في مجال التخصص" ثاني أهم دافع لديهم يرجع إلى رغبتهم في زيادة وتطوير معارفهم وخبراتهم الأكاديمية في مجال

تخصصهم الذي سوف ينعكس ايجابا على وظيفتهم، ويعزز ذلك اعتبارهم "الرغبة في مواكبة كل جديد" الهدف الثالث الذي يدفعهم إلى إجراء البحث العلمي.

كما اعتبروا أن هدف "الحصول على الترقية لدرجة علمية أعلى" في الترتيب السادس، باعتباره أهم الدوافع لديهم لإجراء البحث العلمي. وهذه النتيجة متوقعة لكي يتحصلوا على الترقية العلمية لدرجة أعلى يجب عليه إنجاز عدد من الأوراق البحثية ونشرها في مجلات علمية محكمة (لائحة التعليم العالي 501). وهذا يعرضهم لضغوط للقيام بالبحث العلمي، وإن أقوى هذه الضغوط الترقية العلمية بالنسبة لهم إلى درجة محاضر، وأستاذ مساعد، وأستاذ مشارك، بينما لا تشكل الترقية أي مصدر ضغط لهم إلى درجة أستاذ، إذ يشكل الحافز الذاتي، والتوصل إلى المعرفة واجبا أكاديميا كونه مصدرا من مصادر الضغط الداخلية للأستاذ للقيام بالبحث العلمي (Startup.1985). وأخيرا، صنف أعضاء هيأة التدريس هدف "الرغبة في المشاركة في الندوات والمؤتمرات وورش العمل" في الترتيب السابع كونه أهم الدوافع لإجراء البحث العلمي.

وهذه النتيجة تعكس رغبتهم في زيادة خبراتهم ومعارفهم الأكاديمية والعلمية من خلال الحضور والمشاركة في الفعاليات العلمية والالتقاء بالباحثين المتخصصين من جميع الجنسيات، كما أن هذه النتيجة تتفق مع اعتبارهم هدفي "زيادة التعمق في مجال التخصص" و "الرغبة في مواكبة كل جديد" من أهم الدوافع من وراء إجراء البحث العلمي؛ فجاءت هذه الأهداف في الترتيب الثاني والثالث كما هو مبين أعلاه.

في المقابل، اعتبروا أن "الفراغ" ليس بالهدف الذي يدفعهم إلى إجراء البحث العلمي. وهذه النتيجة توضح أن ليس لديهم فراغ بالمعنى الحقيقي فهم مكلفون بساعات تدريسية خلال الأسبوع وبالإشراف على عدد من بحوث التخرج، بالإضافة إلى أن بعضهم يقوم بتدريس بعض المقررات الدراسية على سبيل التعاون في عدد من المؤسسات الأكاديمية الأخرى؛ لتحسين وضعه المادي، ناهيك عن التزاماته الأسرية والاجتماعية التي تفرضها العادات في مجتمعنا الليبي.

كما أن هدف "السعي إلى الشهرة" لا يعتبرونه دافعا لديهم لإجراء البحث العلمي، وهذا يدل على أن الهدف لا يمكن أن يكون هدفا مقصودا لذاته لدى الباحثين في جامعات الوطن العربي عامة (كنعان، 2001). كما اعتبروا أن هدف "الحصول على مكافأة مالية" أقل الدوافع أهمية لديهم لإجراء البحث العلمي، وهذا يعزو إلى ضعف الدعم المالي للبحث العلمي، حيث اعتبرت ثاني مشكلة من مشاكل البحث العلمي لديهم في مجال ظروف العمل (ينظر جدول رقم 8 في الأسفل). وقد أثبتت الدراسات السابقة أن هناك علاقة واضحة بين الإنتاج البحثي وزيادة الراتب والمكافآت إلى درجة أعلى مما هي بين التدريس الفعال والراتب والمكافآت (طناش، 1995). وأخيرا، يصنفون هدف "المتعة الشخصية" أقل الدوافع أهمية في البحث العلمي، وهو ما لا يتفق مع دراسة (Startup 1985) التي أظهرت أن أهم دافع لدى أعضاء هيأة التدريس في الجامعات الأمريكية لإجراء البحث العلمي المتعة في البحث العلمي، كما أنها لا تتفق مع دراسة محافظة (1993) وطناش (1995) اللتان استنتجتا أن المتعة الشخصية (العقلية) في إجراء البحث العلمي تعتبر من وجهة نظر عضو هيأة التدريس في الجامعات الأردنية ثاني هدف من حيث الأهمية.

ثانيا: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

الذي ينص على: ما هي المشكلات التي تعترض البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس في كليات الاقتصاد في الجامعات الليبية؟

وللإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتبة لكل فقرة، ولكل مجال من مجالات مشكلات البحث العلمي. وقد اعتمد الباحث المقياس المستخدم في دراسة الشرع والزعبي (2011) لتقدير درجة المشكلة بحيث كان طول الفئة (0.8)، على النحو الاتي:

-المتوسطات من (1.00 – 1.80) تمثل مشكلة بدرجة قليلة جدا.

-المتوسطات من (1.81 – 2.60) تمثل مشكلة بدرجة قليلة.

-المتوسطات من (2.61 – 3.40) تمثل مشكلة بدرجة متوسطة.

-المتوسطات من (3.41 – 4.20) تمثل مشكلة بدرجة كبيرة.

-المتوسطات من (4.21 – 5) تمثل مشكلة كبيرة جدا,

وفيما يلي تفصيل لكل مجال من مجالات مشكلات البحث العلمي.

1- المشكلات المتعلقة بمجال كتابة البحث العلمي:

من الجدول رقم (5) نلاحظ أن "تشخيص المشكلة البحثية وصياغتها بشكل واضح" تعتبر مشكلة بدرجة كبيرة (المتوسط = 3.35) من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس عند إعدادهم للبحث العلمي، تليها "صياغة أسئلة البحث بشكل واضح ودقيق" بمتوسط حسابي (3.11). والفقرتان السابقتان مرتبطتان ببعضهما ارتباطا وثيقا وتعدان أكبر مشكلتين تواجه أعضاء هيأة التدريس في سبيل إنجاز البحث العلمي. وهذه النتيجة تشير إلى أن تشخيص المشكلة البحثية وصياغتها تمثل صعوبة لدى الباحثين بمختلف مستوياتهم، سواء كانوا طلاب دراسات عليا أو باحثين أكاديميين من أساتذة الجامعات حيث إن حيرة الباحثين في اختيار مواضيعهم، والمدة الزمنية التي يقضونها في البحث عن المشكلة البحثية المناسبة، والاتصالات التي يجرونها مع المتخصصين للاستعانة بآرائهم، وإقدام بعضهم على تغيير موضوعه بعد فترة من الزمن لهو خير دليل يجسد هذه الصعوبة (حلس، 2006). ونتيجة هذه الدراسة لا تتفق مع دراسة الشرع والزعبي (2011) التي أظهرت أن تشخيص المشكلة البحثية وصياغتها لا تمثل مشكلة لدى عضو هيأة التدريس بالجامعات الأردنية.

جدول رقم (5) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتبة لدرجة تقدير افراد العينة للمشكلات المتعلقة بمجال كتابة البحث العلمي.

الفقرة	المشكلات المرتبطة بمجال كتابة البحث العلمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	تشخيص المشكلة وصياغتها بشكل واضح	3.35	1.254	1
2	صياغة أسئلة البحث بشكل واضح و دقيق	3.11	1.104	2
3	صياغة الفرضيات البحثية	2.92	1.251	4
4	تصنيف المتغيرات التابعة والمستقلة	2.69	1.239	6
5	تحديد مجتمع الدراسة	2.52	1.263	10
6	معرفة نوع العينة و تحديد حجمها والعوامل المؤثرة فيها	2.67	1.149	8
7	معرفة الطرق المناسبة لجمع البيانات اللازمة للبحث	2.82	1.290	5
8	معرفة التحاليل الإحصائية المناسبة للبحث	3.04	1.204	3
9	القدرة على تبويب البيانات	2.57	1.191	9
10	القدرة على عرض النتائج	2.49	1.173	11
11	القدرة على تفسير النتائج	2.69	1.306	7
***	**الكلي**	**2.81**	**1.220**	

الجدول رقم (5) يبين أيضا أن "معرفة التحاليل الإحصائية المناسبة للبحث" تمثل مشكلة كبيرة لدى أعضاء هيأة التدريس عند إعداد البحث العلمي؛ حيث جاءت في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي قدره (3.04). وهذا يشير إلى أن المقررات الدراسية المدرجة ضمن متطلبات الحصول على الماجستير أو الدكتوراه لا تتضمن مقررات ذات علاقة بالمعالجات الإحصائية بشكل كاف. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة الشرع والزعبي (2011) التي أظهرت أن معرفة إجراء التحليل الإحصائي المناسب تمثل أكبر مشكلة لعضو هيأة التدريس بالجامعات الأردنية، حيث جاءت في الترتيب الأول كما شخصا الشرع والزعبي هذه المشكلة بقولهم "تحتل المشكلات الإحصائية أهمية خاصة لدى أعضاء هيأة التدريس بتخصصاتهم المختلفة؛ لأن العمليات الإحصائية تتعامل مع العلوم الإنسانية والاجتماعية والطبيعية، ويلجأ بعض أعضاء هيأة التدريس لحل مثل هذه المشكلات إلى المتخصصين في الإحصاء وأحيانا إلى المراكز التجارية

المتخصصة من خارج الجامعة مقابل مبلغ من المال يدفعه عضو هيأة التدريس في سبيل المعالجة الإحصائية للبيانات التي حصل عليها لوصفها وتفسيرها" (ص 1407).

2-المشكلات المتعلقة بمجال إجراءات نشر البحث العلمي:

جدول رقم (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتبة لدرجة تقدير أفراد العينة للمشكلات المتعلقة بمجال اجراءات نشر البحث العلمي.

فقرة	المشكلات المرتبطة بمجال نشر البحث العلمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	قلة المجلات العلمية المحكمة محليا	4.23	1.063	1
2	صعوبة نشر البحوث في المجلات العلمية المحلية	3.90	1.143	5
3	تدخل العلاقات الشخصية في عملية قبول البحث ونشره	3.53	1.213	9
4	تأخر المجلات في إبلاغ الباحثين بشان قبول البحث من عدمه	3.80	0.960	6
5	تأخر المجلات العلمية في نشر البحوث التي يتم قبولها	3.79	0.866	7
6	ندرة الندوات والمؤتمرات العلمية المتخصصة محليا	4.08	0.900	3
7	طول الفترة اللازمة لتقييم البحوث العلمية المقدمة للنشر	3.76	0.919	8
8	صعوبة نشر البحوث في المجلات العلمية العالمية المحكمة	4.12	0.968	2
9	قلة مشاركة أعضاء هيأة التدريس في الندوات والمؤتمرات العالمية	4.04	1.017	4
***	الكلي	3.92	1.005	

نلاحظ من الجدول رقم (6) أن أعضاء هيأة التدريس بالجامعات الليبية يعتبرون أن "قلة المجلات العلمية المحكمة محليا" أكبر مشكلة تواجههم فيما يتعلق بمجال نشر البحث العلمي، حيث اعُتبرت من طرفهم مشكلة بدرجة كبيرة جدا (4.23). وهذه النتيجة تتفق مع دراسة العمايرة والسرابي (2008)، دراسة الفرا (2004). أما "صعوبة نشر البحوث في المجلات العلمية العالمية المحكمة" فقد جاءت في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي (4.12). وهذه النتيجة تتفق مع ما ذهب إليه كمال وكفاني (2000) عندما أشارا إلى أن عدد لا بأس به من أبحاث أعضاء هيأة التدريس لا تحصل على الموافقة للنشر في المجلات العلمية العالمية أو المحلية إما لعدم موافقة هيأة التحرير، أو رفضها من المحكمين، أو أن الأبحاث لا تسخر في الغالب لخدمة الأغراض التنموية.

كما يبين الجدول رقم (6) أن "ندرة الندوات والمؤتمرات العلمية المتخصصة محليا" صنفت من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس مشكلة بدرجة كبيرة مرتبطة بمجال نشر البحث العلمي بمتوسط حسابي قدره (4.08). وهذه النتيجة تظُهر قلة اهتمام الدولة ومؤسساتها المختلفة من جامعات ومراكز بحوث وهيآت مهنية وعدم اكتراثها بعقد الندوات والمؤتمرات العلمية المتخصصة بشكل دوري. وهذه النتائج الثلاثة سابقة الذكر تشير إلى حجم المعاناة التي يتكبدها عضو هيأة التدريس في كليات الاقتصاد في الجامعات الليبية في سبيل نشر بحثه العلمي أو المشاركة به، وما يسببه ذلك من إحباط وتقليل من دافعيته في إنجاز البحث العلمي، حيث أكد أعضاء هيأة التدريس (جدول رقم 4) وأحد أهم أهدافهم من إعداد البحث العلمي المشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية. كما أكدوا أن "قلة مشاركة أعضاء هيأة التدريس في الندوات والمؤتمرات العالمية" تعتبر مشكلة بدرجة كبيرة حيث جاءت في الترتيب الرابع بمتوسط حسابي قدره (4.04).

من خلال الجدول رقم (6) أيضا نلاحظ أن المشكلات المتمثلة في " صعوبة نشر البحوث في المجلات العلمية المحلية" و " تأخر المجلات العلمية في إبلاغ الباحثين بشأن قبول البحث من عدمه" و " تأخر المجلات العلمية في نشر البحوث التي يتم قبولها" و " طول الفترة اللازمة لتقييم البحوث العلمية المقدمة للنشر" قد صنفت من قبل أعضاء هيأة التدريس مشكلات بدرجة كبير حيث جاءت في الترتيب الخامس والسادس والسابع والثامن بمتوسط حسابي قدره 3.90، 3.80 ، 3.79، 3.76 على التوالي. وهذه النتيجة تعزز وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس والتي تعتبر أن قلة المجلات المحكمة محليا من أهم المشاكل التي تواجههم في سبيل نشر البحث العلمي، فهذه النقص في المجلات العلمية ينعكس على التأخر في التعامل مع الأوراق البحثية المستلمة من قبل المجلات العلمية بسبب كثرتها. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة الشرع والزعبي (2011)، وقد عزى الشرع والزعبي ذلك إلى عدم وجود معايير محددة وواضحة يعتمدها المحكمون للانتهاء من عملية تحكيم البحوث في الوقت المحدد، وعدم

وجود آلية تلزم المحكمين بذلك، كما هو معمول به في المجلات الغربية. كما قد يعزى ذلك حسب دراسة أبو الحطب (1998) إلى عدم إصدار أعداد إضافية من المجلة مما قد يتسبب بتراكم الأبحاث العلمية لدى هيأت التحرير.

3-المشكلات المتعلقة بعضو هيأة التدريس:

الجدول رقم (7) يبين أن أعضاء هيأة التدريس بكليات الاقتصاد بالجامعات الليبية يعتبرون أن المشكلات المرتبط بعضو هيأة التدريس تمثل مشكلات بدرجة كبيرة (3.82) في سبيل إنجاز البحث العلمي. فهم يؤكدون أن " قلة مساهمة الوحدات الاقتصادية في الإنفاق على البحث العلمي" أكبر مشكلة في سبيل إنجاز البحث العلمي مرتبطة بعضو هيأة التدريس، حيث صنفت في المرتبة الأولى مشكلة بدرجة كبيرة جدا (بمتوسط حسابي قدره 4.58). وهذه النتيجة تشير إلى أن الجامعات الليبية تعتمد اعتمادا كاملا على موازنة الدولة في تمويل البحث العلمي، وأن لا دور للمؤسسات الاقتصادية الخاصة والعامة في هذه الدعم، وهذا ما تعاني منه أغلب الجامعات العربية حسب تقرير اليونسكو (1992) الذي أكد أن الجامعات العربية تعتمد على نفسها في تمويل البحث العلمي وعلى موازنة الدولة، ولا يوجد دور للقطاع الخاص ولا للمؤسسات الحكومية الأخرى في هذا التمويل. بينما أظهر التقرير أن الدول المتقدمة تعتمد اعتمادا كبير على القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي، فعلى سبيل المثال نجد أن القطاع الخاص في أمريكا يساهم بنسبة 69% بينما تصل المساهمة في اليابان إلى 88%.

جدول رقم (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتبة لدرجة تقدير أفراد العينة للمشكلات المتعلقة بعضو هيأة التدريس.

الفقرة	المشكلات المرتبطة بعضو هيأة التدريس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	ضعف المهارات البحثية عند عضو هيأة التدريس	3.45	1.161	11
2	تفضيل أعضاء هيأة التدريس مهام التدريس على العمل البحثي	3.78	0.976	6
3	قلة مساهمة الوحدات الاقتصادية في الإنفاق على البحث العلمي	4.58	0.751	1
4	ينظر بعض الباحثين للبحث على انه وسيلة للترقية العلمية	3.84	1.194	4
5	هناك اعتقاد بان البحوث هي تكرار لبعضها	3.60	1.093	8
6	عدم رغبة الزملاء في الكلية الواحدة بالبحث المشترك	3.46	1.182	10
7	قصور التعليم الجامعي عن تنمية روح البحث العلمي	4.18	0.939	2
8	ضعف التعاون البحثي بين الباحثين من جامعات مختلفة	4.11	1.059	3
9	انتهاء عملية إنتاج البحوث بمجرد الحصول على درجة أستاذ	3.51	1.282	9
10	عدم توفر الوقت الكافي لدى عضو هيأة التدريس لإجراء البحوث	3.82	1.270	5
11	انشغال عضو هيأة التدريس بأعمال خارج الجامعة	3.73	1.307	7
***	**الكلي**	**3.82**	**1.110**	

فالجدول رقم (7) يبين أيضا أن " قصور التعليم الجامعي عن تنمية روح البحث العلمي" يمثل مشكلة بدرجة كبيرة جدا من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس حيث جاءت في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي قدره 4.18. وهذه النتيجة تبين وجود قصور وضعف في المقررات الدراسية المرتبطة بتنمية المهارات البحثية لدى طالب الدراسات العليا. وهي نتيجة تتفق مع دراسة محمد (2013) التي أظهرت أن عدم فاعلية التكوين المنهجي لطلبة الدراسات العليا في المرحلة التمهيدية تعتبر أحد أهم أسباب تأخر الطالب في إعداد بحث التخرج (الماجستير) في جامعة الجبل الغربي المرتبطة بالتدريس والإشراف. نلاحظ أيضا أن " ضعف التعاون البحثي بين الباحثين من جامعات مختلفة" صنفت من قبل أعضاء هيأة التدريس في الترتيب الثالث فهو يمثل مشكلة بدرجة كبيرة (4.11) في سبيل إنجاز البحث العلمي. وهذا يعكس حقيقة ضعف التعاون والتنسيق بين الجامعات الليبية فيما يتعلق بالبحث العلمي في أغلب الجامعات

العربية، حيث أفاد عدس (1988، ص369) في هذا الخصوص "أن الجامعات العربية تعمل كل واحدة منها بمعزل عن الأخر. فما يجري في جامعة معينة لا يسمع به من يعمل في جامعة أخرى، حتى في البلد نفسها، وبعبارة أخرى، فإن هناك غربة فكرية كبيرة بين العاملين في الجامعات العربية (والمحلية) المختلفة، ولذلك لابد من مد الجسور بين الجامعات عن طريق اللقاءات العلمية الهادفة، وعن طريق تبادل الخبرات والزيارات، وعن طريق الأبحاث العلمية المشتركة".

كما اعتبر أعضاء هيأة التدريس أن " بعض الباحثين ينظرون للبحث العلمي على أنه وسيلة للترقية العلمية" مشكلة بدرجة كبيرة حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.84) وبالتالي جاءت في الترتيب الرابع. وهذه النتيجة تتفق مع ما ذهب إليه زيتون (1995) في دراسته عندما أكد أن البحث العلمي في الجامعات العربية موجه في الغالب لأغراض الترقية الأكاديمية والتثبيت، ونادرا ما يوجه إلى معالجة قضايا المجتمع ومشكلاته. وبالتالي فإن أعضاء هيأة التدريس يعتبرون البحث العلمي شأنا فرديا، فهم ينشرون أبحاثهم لأغراض الترقية العلمية، وليس لأغراض التنمية والحاجات الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية.

كما أظهرت النتائج المبينة في الجدول رقم (7) أن المشكلة المتمثلة في" عدم توفر الوقت الكافي لدى عضو هيأة التدريس لإجراء البحوث" تعتبر من وجهة نظرهم مشكلة بدرجة كبيرة، حيث جاءت في الترتيب الخامس بمتوسط حسابي قدره (3.82). وهذا قد يعزى إلى كثرة الأعباء الدراسية التي يكلفون بها، بالإضافة إلى الأعباء الإدارية الأخرى. وهذه النتيجة تتفق مع النتيجة الظاهرة في الجدول رقم (4) التي اعتبروا فيها أن الفراغ ليس هو الدافع من وراء إعدادهم للبحث العلمي، بل أكدوا من خلال النتائج الظاهرة بالجدول رقم (7) أن عدم توفر الوقت الكافي هو أحد أهم المشاكل التي يعانون منها. يليها مباشرةً المشكلة المتمثلة في " تفضيل أعضاء هيأة التدريس مهام التدريس على العمل البحثي" بدرجة كبيرة بمتوسط حسابي يبلغ (3.78). وهذه النتيجة تتفق مع دراسة صالح (2003)، ودراسة الفرا (2004). وتكاد تكون

طبيعية إذا اعتبرنا أن عضو هيأة التدريس يواجه كل هذه المشاكل عند إعداده للبحث العلمي، فهو بالتالي يفضل التدريس على البحث العلمي، أضف إلى ذلك أن الجامعات العربية تعتبر التدريس الهدف الرئيس والوظيفة الأكاديمية لعضو هيأة التدريس، وهي بذلك تؤثر سلبا على اهتمامات عضو هيأة التدريس بالبحث العلمي، فالنشاطات البحثية لعضو هيأة التدريس في الجامعات العربية تشكل ما نسبته 5% من أعبائهم الوظيفية في حين أنها تصل إلى نسبة 33% في الدول المتقدمة (حارب، 1994).

4- المشكلات المتعلقة بمجال ظروف العمل:

يتبين من النتائج الظاهرة في الجدول رقم (8) أن أعضاء هيأة التدريس في الجامعات الليبية يعتبرون أن مشاكل البحث العلمي المرتبطة بمجال ظروف العمل تمثل مشكلات بدرجة كبيرة جدا، فقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي لهذا المجال 4.20. أما ما يتعلق بالفقرات المتعلقة بهذا المجال فقد صنف أعضاء هيأة التدريس مشكلة "عدم وعي المجتمع المحلي بأهمية البحث العلمي ودوره في تطوير" في الترتيب الأول بمتوسط حسابي قدره (4.54). وهذه النتيجة تتفق مع دراسة الشرع والزعبي (2011) التي أظهرت نتائجها أن أعضاء هيأة التدريس في الجامعات الأردنية يعتبرون أن قلة اهتمام المجتمع المحلي بأهمية البحث العلمي ودوره في تطويره أكبر مشكلة من وجهة نظرهم مرتبطة بمجال ظروف العمل. كما تتفق هذه النتيجة مع النتائج التي أظهرتها دراسة محيسن (2011) حيث اعتبروا أن انخفاض اهتمام وتقدير المجتمع للبحث العلمي في غزة تمثل مشكلة بدرجة كبيرة، فقد أكد محيسن "أن البحث العلمي يحتاج إلى تقدير من قبل المجتمع للمشتغلين فيه، فالنظرة السلبية فيما يتعلق بالعلم وما يعانيه من فقر مادي مقارنة بمهن أخرى، قد تدفع الباحث للإحجام عن إجراء البحث العلمي" (ص415).

جدول رقم (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتبة لدرجة تقدير افراد العينة للمشكلات المتعلقة بمجال ظروف العمل.

فقرة	المشكلات المرتبطة بمجال ظروف العمل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	قلة الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي	4.43	1.002	2
2	كبر حجم العبء التدريسي لعضو هيأة التدريس	4.25	1.114	6
3	عدم توفر الوسائل المساعدة لإعداد البحث (الإنترنت، الطباعة ، القرطاسية)	3.81	1.234	11
4	تكليف عضو هيأة التدريس بأعباء إدارية على حساب البحث العلمي	3.69	1.147	12
5	عدم توفر مركز متخصص لتقديم الخدمات الإحصائية للأبحاث العلمية في الجامعة	4.24	0.983	7
6	عدم احتساب العمل البحثي جزاء من نصاب عضو هيأة التدريس	3.89	1.148	10
7	نقص المراجع العلمية اللازمة للبحث العلمي في المكتبة	4.42	0.926	3
8	قلة البحوث العلمية المنشورة محليا وصعوبة الحصول عليها	4.22	0.912	8
9	عدم توفر المكتب المناسب لعضو هيأة التدريس	4.17	1.156	9
10	قلة الدعم المادي لعضو هيأة التدريس للمشاركة في الندوات والمؤتمرات العلمية	4.33	0.938	5
11	تردد المؤسسات والشركات في إعطاء المعلومات للباحث	4.41	0.884	4
12	عدم وعي المجتمع المحلي بأهمية البحث العلمي ودوره في تطويره	4.54	0.801	1
***	الكلي	**4.20**	**1.020**	

نلاحظ من الجدول رقم (8) أن "قلة الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي" تمثل لدى أعضاء هيأة التدريس مشكلة بدرجة كبيرة جدا بمتوسط حسابي 4.43. وهذه النتيجة تشير إلى قلة إنفاق الدولة الليبية على البحث العلمي، وهو ما يتفق مع ما أظهرته الوثيقة العامة الصادرة عن الهيأة القومية للبحث العلمي في سنة 2001 التي بينت أن معدل الإنفاق على البحث العلمي والتطوير كان متدنيا جدا، فقد بلغت النسبة 0.009% من إجمالي الناتج القومي المحلي[1]. ونتيجة هذه الدراسة تتفق مع أغلب

1 اقترحت الهيأة القومية للبحث العلمي في هذه الوثيقة زيادة هذه النسبة لتصل إلى 1.6% من الناتج القومي في سنة 2010 وبزيادة 1% حتى نهاية 2020 لتصل إلى 2.6% من الناتج القومي.

الدراسات التي أجريت في العالم العربي (كنعان، 2001: صالح، 2003: الفرا، 2004: المجيدل وشماس، 2007: محيسن ، 2011)، وهذا ما يؤكده تقرير اليونيسكو (2010) الذي أشار إلى أن نسبة الإنفاق على البحث والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية تتراوح من 0.04% (في البحرين) إلى 1.02 % (في تونس)[1]، بينما أنفقت الدول المتقدمة أكثر من 2.5% من الناتج المحلي. وهذه النسبة المتعلقة بالدول العربية متدنية جدا إذا قورنت بالنسبة المتفق عليها دوليا، وهي 1% من الناتج المحلي الإجمالي؛ ليكون للإنفاق تأثير ذو قيمة في قطاعات المجتمع المختلفة[2].

كما أظهر الجدول رقم (8) أن "نقص المراجع العلمية اللازمة للبحث العلمي في المكتبة" تعتبر مشكلة بدرجة كبيرة جدا بمتوسط حسابي قدره 4.42،. وهذه النتيجة تتفق مع أغلب الدراسات التي أجريت في الجامعات العربية (كنعان، 2001: صالح، 2003: الفرا، 2004: العمايرة والسرابي، 2008). كما أن المشكلة المتمثلة في "تردد المؤسسات والشركات في إعطاء المعلومات للباحث" تعتبر من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس مشكلة بدرجة كبيرة جدا بمتوسط حسابي 4.41. ونتيجة هذه الدراسة تتفق مع دراسة الفرا (2004). كما أنها تتفق أيضا مع دراسة محمد (2013) التي أظهرت أن الباحثين من طلبة الدراسات العليا في جامعة الجبل الغربي في ليبيا يعتبرون صعوبة الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة للبحث العلمي ثاني أكبر مشكلة مرتبطة بالأدوات والوسائل التي يعانون منها و سببت لهم تأخرا في إنجاز بحوثهم، ويعلل محمد ذلك بأن "العقلية المحدودة لدى القائمين على شؤون هذه المؤسسات التي غالبا ما تقودهم إلى الاعتقاد بأن البحث العلمي سوف يعمل على كشف نقاط ضعفهم وينشرها

---

1 نسبة الانفاق في باقي الدول العربية نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي: السعودية 0.05%، الكويت 0.09%، سوريا 0.12%، الجزائر 0.16%، سلطنة عمان 0.17%، مصر 0.23%، السودان 0.29%، لبنان 0.30%، قطر 0.33%، الاردن 0.34%، المغرب 0.64% (اليونسكو 2010).

2 اما اذا كان الانفاق ما بين (1%-1.6%) فهو المستوى الحرج، اما اذا كان الانفاق بين 1.6% - 2%) فان البحث العلمي في مستوى جيد لخدمة الصناعة والقطاعات الانتاجية، واذا زادت النسبة عن (2%) فإن البحث العلمي في مستوى مناسب لتطوير قطاعات الإنتاج وإيجاد تكنولوجيا جديدة (بلاش، 1997).

للآخرين، وبالتالي فإنهم يحجمون، بل يضعون العراقيل أمام الحصول على البيانات والمعلومات، ويتحججون بسريتها، مما يدفع الباحث إلى اللجوء إلى البحث عن العلاقات الاجتماعية للحصول على مثل هذه البيانات والمعلومات" (ص،221).

يتبين من النتائج الظاهرة في الجدول رقم (8) أن "قلة الدعم المادي لعضو هيأة التدريس للمشاركة في الندوات والمؤتمرات العلمية" صنفت من قبل أعضاء هيأة التدريس على اعتبار أنها مشكلة بدرجة كبيرة جدا، فقد كان المتوسط الحسابي 4.33 وجاءت هذه المشكلة في الترتيب الخامس. وهذه النتيجة تتفق مع ما ذكر أعلاه حول تدني الإنفاق الحكومي على البحث العلمي، بالإضافة إلى تشدد اللوائح المنظمة لعمل التعليم العالي (لائحة التعليم العالي 501) في شروط الحضور والمشاركة في الندوات والمؤتمرات العلمية العالمية. فقد اشترطت هذه اللوائح على عضو هيأة التدريس المشاركة بورقة بحثية حتى يتحصل على الدعم المادي، وبالتالي فهي لا تقدم الدعم المادي لعضو هيأة التدريس الراغب في الحضور فقط؛ كما اعتبر أعضاء هيأة التدريس أن "كبر حجم العبء التدريسي لعضو هيأة التدريس" من المشاكل الكبيرة جدا التي تواجههم عند إعداد البحث العلمي، فقد جاءت في الترتيب السادس بمتوسط حسابي قدره 4.25. وهذه النتيجة تتفق مع أغلب الدراسات التي أجريت في الجامعات العربية ومنها على سبيل المثال دراسة صالح (2003)، دراسة الفرا (2004)، دراسة مصلح وندى (2007)، و دراسة العمايرة والسرابي (2008). كما تتفق أيضا مع دراسة الشرع والزعبي (2011) فقد أكدوا على "أن العبء التدريسي يأخذ الكثير من الجهد والوقت الضروري للبحث، مما يضعف الطاقة الانتاجية لعضو هيأة التدريس، ناهيك عن الأعباء التدريسية الإضافية التي يتحملها عضو هيأة التدريس التي ترجع في الغالب إلى الأوضاع الاقتصادية لهم، وزيادة أعداد الطلبة في الشعبة الواحدة، وما يترتب على ذلك من امتحانات وتصحيح واجبات وغيرها... يضاف إلى ذلك ضعف اهتمام الجامعات بقضية تدريب الباحثين، ورفع كفايتهم البحثية" (ص1411). وهذا يدل على أن العبء التدريسي لعضو هيأة التدريس في الجامعات العربية كبير، مما أثر سلبا على

مشكلات في البحث العلمي في جميع المجالات أكثر مما يواجهه أعضاء هيأة التدريس من حملة الدكتوراه. ونتيجة هذه الدراسة تتفق مع دراسة صالح (2003) ودراسة مصلح وندى (2007)، غير أنها لا تتفق مع دراسة العمايرة والسرابي (2008).

2-النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية

التي تنص على: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05) في متوسط وجهات نظر أعضاء هيأة التدريس حول مشكلات البحث العلمي تعزى لمتغير الدرجة العلمية. لاختبار الفرضية قام الباحث باستخدام تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للكشف عن الفروقات بين المجموعات، والجدول رقم (11) يبين نتائج تحليل التباين الأحادي:

الجدول رقم (10) تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في مشكلات البحث العلمي تبعا لمتغير الرتبة العلمية.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
كتابة البحث العلمي	بين المجموعات	2.853	4	0.713	0.835	0.507
	داخل المجموعات	66.620	78	0.854		
	الكلي	69.473	82			
نشر البحث العلمي	بين المجموعات	1.889	4	0.472	1.435	0.230
	داخل المجموعات	25.663	78	0.329		
	الكلي	27.552	82			
عضو هيأة التدريس	بين المجموعات	1.825	4	0.456	1.242	0.300
	داخل المجموعات	28.644	78	0.367		
	الكلي	30.469	82			
ظروف العمل	بين المجموعات	2.780	4	0.695	1.837	0.130
	داخل المجموعات	29.511	78	0.378		
	الكلي	32.291	82			
الكلي	بين المجموعات	1.511	4	0.378	2.125	0.086
	داخل المجموعات	13.871	78	0.178		
	الكلي	15.383	82			

الجدول رقم (9) تحليل اختبار (ت) لدلالة الفروق في مشكلات البحث العلمي تبعا لمتغير المؤهل التعليمي.

المجال	ماجستير		دكتوراه		قيمة	مستوى
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	(ت)	الدلالة
كتابة البحث	3.01	0.778	2.66	0.995	1.711	0.091
نشر البحث	4.06	0.512	3.81	0.608	1.956	0.054
عضو هيأة التدريس	3.89	0.683	3.77	0.552	0.890	0.376
ظروف العمل	4.30	0.433	4.13	0.734	1.216	0.227
الكلي	**3.81**	**0.399**	**3.60**	**0.438**	**2.330**	**0.022**

يبين الجدول رقم (9) أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في جميع المجالات الفرعية المرتبطة بمشكلات البحث العلمي (وهي المشكلات المتعلقة بكتابة البحث، والمشكلات المتعلقة بإجراءات النشر، والمشكلات المتعلقة بعضو هيأة التدريس، والمشكلات المتعلقة بظروف العمل) تعزى لمتغير المؤهل العلمي، بينما توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في المستوى الكلي للمجالات، فمستوى الدلالة 0.022 أقل من مستوى الدلالة المحدد مسبقا (0.05). وفيما يتعلق باختبار الفرضية الأولى للدراسة، فإن الفرضية الأولى تقبل فيما يتعلق بالمجالات الفرعية لمشكلات البحث العلمي، وبالتالي لا توجد فورقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05) في متوسط وجهات نظر أعضاء هيأة التدريس حول مشكلات البحث العلمي تعزى لمتغير المؤهل العلمي، بينما ترفض الفرضية الأولى فيما يتعلق بالمجال الكلي لمشكلات البحث العلمي، وبالتالي توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05) في متوسط وجهات نظر أعضاء هيأة التدريس حول مشكلات البحث العلمي تعزى لمتغير المؤهل العلمي. ومن خلال ملاحظة المتوسطات الحسابية في مستوى المجال الكلي لكلا المؤهلين، كما هو مبين في الجدول رقم (9) نلاحظ أن المتوسط الحسابي لاستجابة أفراد العينة الذين يحملون مؤهل الماجستير (3.81) أكبر من المتوسط الحسابي للذين يحملون مؤهل الدكتوراه (3.60)، وهذا يشير إلى أن أعضاء هيأة التدريس من حملة مؤهل الماجستير يواجهون

مواقع على الإنترنت. وتبدو أن هذه المشكلة موجودة في أغلب الدول العربية؛ ويؤكد الخطيب (2001) ذلك حين قال: "يعاني الباحثون العرب من عدم توفر الدوريات المتخصصة اللازمة لفروع المعرفة المختلفة، وعدم قدرة المكتبات على متابعة أحدث الإصدارات العلمية (حتى المحلية منها)، ونجد ظاهرة انقطاع المكتبات عن الاشتراك في الدوريات الأجنبية (وكذلك المحلية) ظاهرة شائعة في معظم الدول العربية" (ص 375).

ثالثا: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث

الذي ينص على: هل تختلف المشكلات التي تعترض البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس في كليات الاقتصاد في الجامعات الليبية باختلاف: المؤهل العلمي، الدرجة العلمية، والجامعة؟

للإجابة على هذا السؤال سيتم اختبار الفرضيات المتعلقة به.

1-النتائج المتعلقة بالفرضية الاولى:

التي تنص على أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05) في متوسط وجهات نظر أعضاء هيأة التدريس حول مشكلات البحث العلمي تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

لاختبار الفرضية قام الباحث باستخدام اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent t-test) للكشف عن الفروقات بين المجموعات، والجدول رقم (10) يبين نتائج اختبار (ت):

اهتمامه وإنجازه للبحث العلمي؛ فمتوسط العبء التدريس لعضو هيأة التدريس في أغلب الجامعات العربية هو 12 ساعة أسبوعيا في حين لا يزيد هذا العبء في جامعات الدول المتقدمة: أمريكا وبريطانيا -مثلا- عن 8 ساعات أسبوعيا (الدباغ، 1993). كما أضاف السنبل (2004) في هذا السياق قائلا: "يقضي الأستاذ الجامعي جل وقته في التدريس؛ نظرا لارتفاع الأنصبة التدريسية التي تجعل بعض الجامعات مشابهة في آليات عملها للمرحلة الابتدائية والثانوية. وعند مقارنة الأنصبة التعليمية للأساتذة العرب مع نظرائهم في الجامعات الغربية نجد أن نصاب الأستاذ العربي يعادل ضعف نظيره في الجامعات الغربية والامريكية ... وهذا يأتي بطبيعة الحال على حساب إنتاجية الأستاذ في ميدان البحث العلمي وخدمة المجتمع اللذين يشكلان دعامتين أساسيتين من رسالة الجامعة وأهدافها" (ص20).

يرى أعضاء هيأة التدريس أيضا، كما هو مبين في الجدول رقم (8)، أن "عدم توفر مركز متخصص لتقديم الخدمات الإحصائية للأبحاث العلمية في الجامعة" من المشاكل الكبيرة التي يعانون منها عند إعدادهم للبحث العلمي، فهم يرون أن وجود هذه المراكز المتخصصة سوف يساعدهم في تحليل البيانات اللازمة لتحقيق أهداف البحث لاسيما وأنهم يعتبرون أن معرفة التحاليل الإحصائية المناسبة للبحث من أهم المشاكل التي تواجههم في سبيل إعداد البحث العلمي المرتبطة بمجال كتابة البحث، كما هو مبين في الأعلى (جدول رقم 5). وهذه النتيجة تتفق مع دراسة كنعان (2001)، ودراسة صالح (2003). كما أن أعضاء هيأة التدريس يعتبرون أن "قلة البحوث العلمية المنشورة محليا وصعوبة الحصول عليها" من أهم المشاكل التي تواجههم في سبيل إنجاز البحث العلمي حيث صنفت مشكلة بدرجة كبيرة جدا بمتوسط حسابي قدره 4.22. وهذا يدل على أن إدارة الجامعة لا توفر الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة الصادرة عن الجامعات والمراكز البحثية الليبية لأعضاء هيأة التدريس بالجامعة. وهذه المشكلة تعكس المعاناة التي يكابدها الباحث في سبيل الحصول على الدوريات العلمية الصادرة في بعض الجامعات الليبية؛ فأغلب المجلات العلمية ليس لها

يبين الجدول رقم (10) أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 في المجالات الفرعية لمشكلات البحث العلمي (وهي: المشكلات المتعلقة بكتابة البحث، وإجراءات النشر، وعضو هيأة التدريس، وظروف العمل) وفي المستوى الكلي للمجالات تعزى لمتغير الدرجة العلمية. وبالتالي يتم قبول الفرضية الثانية للدراسة التي تنص على أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05) في متوسط وجهات نظر أعضاء هيأة التدريس حول مشكلات البحث العلمي تعزى لمتغير الدرجة العلمية. وهذه النتيجة تشير إلى أن مشكلات البحث العلمي لا تختلف باختلاف الدرجة العلمية (محاضر مساعد، محاضر، أستاذ مساعد، أستاذ مشارك، أستاذ) فجميعهم يواجهون مشكلات البحث العلمي بالدرجة نفسها من الحدة. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة كنعان (2001)، ودراسة صالح (2003)، ودراسة الفرا (2004)، ودراسة محيسن (2011)، ولكنها لا تتفق مع دراسة الخطيب والحداد (2001)، ودراسة مصلح وندى (2007)، كذلك لا تتفق مع دراسة الشرع والزعبي (2011) التي أظهرت أن أعضاء هيأة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية من رتبة أستاذ مساعد يواجهون مشكلات تتعلق بكتابة البحث العلمي ومشكلات تحكيمه أكثر مما يواجهه أعضاء هيأة التدريس من الرتب الأخرى (أستاذ مشارك، أستاذ).

3-النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة:

التي تنص على أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05) في متوسط وجهات نظر أعضاء هيأة التدريس حول مشكلات البحث العلمي تعزى لمتغير الجامعة. لاختبار الفرضية قام الباحث باستخدام تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للكشف عن الفروقات بين المجموعات، والجدول رقم (12) يبين نتائج تحليل التباين الأحادي:

الجدول رقم (11) تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في مشكلات البحث العلمي تبعا لمتغير الجامعة.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة

كتابة البحث العلمي	بين المجموعات	0.774	3	0.258	0.297	0.828
	داخل المجموعات	68.700	79	0.870		
	الكلي	69.473	82			
نشر البحث العلمي	بين المجموعات	1.159	3	0.386	1.156	0.332
	داخل المجموعات	26.393	79	0.334		
	الكلي	27.552	82			
عضو هيأة التدريس	بين المجموعات	0.668	3	0.223	0.590	0.623
	داخل المجموعات	29.800	79	0.377		
	الكلي	30.469	82			
ظروف العمل	بين المجموعات	2.300	3	0.767	2.019	0.118
	داخل المجموعات	29.991	79	0.380		
	الكلي	32.291	82			
الكلي	بين المجموعات	0.753	3	0.251	1.355	0.263
	داخل المجموعات	14.630	79	0.185		
	الكلي	15.383	82			

يبين الجدول رقم (11) أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 في المجالات الفرعية لمشكلات البحث العلمي (المشكلات المتعلقة بكتابة البحث وإجراءات النشر، وعضو هيأة التدريس، وظروف العمل) وفي المستوى الكلي للمجالات تعزى لمتغير الجامعة. وبالتالي يتم قبول الفرضية الثانية للدراسة التي تنص على أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05) في متوسط وجهات نظر أعضاء هيأة التدريس حول مشكلات البحث العلمي تعزى لمتغير الجامعة. وهذه النتيجة تشير إلى أن مشكلات البحث العلمي لا تختلف باختلاف الجامعة (المرقب، طرابلس، الزاوية، والجبل الغربي) فجميع أعضاء هيأة التدريس في هذه الجامعات يواجهون مشكلات البحث العلمي بالدرجة نفسها من الحدة. وهذه النتيجة لا تتفق مع دراسة صالح (2003)، ودراسة الفرا (2004)، ودراسة الشرع والزعبي (2011)، كما أنها لا تتفق مع دراسة محيسن (2011) التي أظهرت أن المعوقات الإدارية والمالية التي يواجهها أعضاء هيأة التدريس في الجامعات الفلسطينية بغزة

تختلف باختلاف الجامعة؛ فأعضاء هيأة التدريس بجامعة الأقصى والأزهر يعانون من المعوقات الإدارية والمالية بدرجة أكبر مما يعانيه زملاؤهم في الجامعة الإسلامية.

النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج:

جاءت نتائج الدراسة على النحو التالي:

1- أظهرت نتائج الدراسة أن أهم أهداف البحث العلمي لدى أعضاء هيأة التدريس (مرتبة تنازلياً) اعتبار البحث العلمي: واجبا من واجبات عضو هيأة التدريس تعمقا في مجال التخصص، رغبة في مواكبة كل جديد، جزءا من الضمير المهني إبداعا وتميزا، حصولا على ترقية درجة أعلى، ورغبة في المشاركة في الندوات والمؤتمرات وورش العمل. أما الأهداف الأقل أهمية من وجهة نظر عضو هيأة التدريس فهي الفراغ، يليه تحقيق الشهرة، ثم الحصول على مكافأة مالية.

2-أظهرت نتائج الدراسة أن تشخيص المشكلة البحثية وصياغتها بشكل واضح، وصياغة أسئلة البحث بشكل واضح ودقيق، ومعرفة التحاليل الإحصائية المناسبة للبحث أهم المشكلات وأكثرها حدة؛ فهي التي تواجه أعضاء هيأة التدريس في البحث العلمي؛ لارتباطها بمجال كتابة البحث.

3- أظهرت نتائج الدراسة أن أعضاء هيأة التدريس بالجامعات الليبية يعتبرون قلة المجلات العلمية المحكمة محليا، وصعوبة نشر البحوث في المجلات العلمية العالمية المحكمة، وندرة الندوات والمؤتمرات العلمية المتخصصة محليا، وقلة مشاركة أعضاء هيأة التدريس في الندوات والمؤتمرات العالمية هي أكبر المشكلات التي تواجههم فيما يتعلق بمجال نشر البحث العلمي.

4- أظهرت نتائج الدراسة أن أعضاء هيأة التدريس أكدوا على أن قلة مساهمة الوحدات الاقتصادية في الإنفاق على البحث العلمي، وقصور التعليم الجامعي عن تنمية روح البحث العلمي، وضعف التعاون البحثي بين الباحثين من جامعات مختلفة من أكبر

المشكلات التي تواجههم في سبيل إنجاز البحث العلمي وأكثرها حدة؛ لارتباطها بعضو هيأة التدريس.

5-أظهرت نتائج الدراسة أن أعضاء هيأة التدريس في الجامعات الليبية يعتبرون أن مشاكل البحث العلمي المرتبطة بمجال ظروف العمل تمثل مشكلات بدرجة كبيرة جد؛ فهم يؤكدون على أن عدم وعي المجتمع المحلي بأهمية البحث العلمي ودوره في تطويره، وقلة الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي، ونقص المراجع العلمية اللازمة للبحث العلمي في المكتبة، وتردد المؤسسات والشركات في إعطاء المعلومات للباحث، وقلة الدعم المادي لعضو هيأة التدريس للمشاركة في الندوات والمؤتمرات العلمية، وكبر حجم العبء التدريسي لعضو هيأة التدريس هي من أكبر المشكلات التي يواجهونها في هذا المجال.

6-أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 في درجة تقدير أعضاء هيأة التدريس لمشكلات البحث العلمي تبعا لمتغير المؤهل العلمي في المجالات الفرعية للمشكلات (المشكلات المرتبطة بكتابة البحث، وإجراءات النشر، وعضو هيأة التدريس، وظروف العمل)، بينما ظهرت فروقات ذات دلالة إحصائية في مستوى المجال الكلي للمشكلات، فقد أظهرت النتائج أن أعضاء هيأة التدريس الذين يحملون مؤهل الماجستير يعانون من المشكلات أكثر مما يعاني منها أعضاء هيأة التدريس الذين يحملون مؤهل الدكتوراه.

7- أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 في درجة تقدير أعضاء هيأة التدريس لمشكلات البحث العلمي تبعا للمتغيرات (الدرجة العلمية، والجامعة) في المجالات الفرعية للمشكلات، وكذلك في مستوى المجال الكلي.

ثانيا: التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة التي تم التوصل اليها يوصي الباحث بما يلي:

1- زيادة مخصصات الميزانية الخاصة بالبحث العلمي على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك بما يفوق نسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، على أن تخصص وتوزع بين مراكز البحوث والجامعات.

2- تشجيع البحوث التخصصية المشتركة بين أعضاء هيأة التدريس وتكوين فرق عمل بحثية في الجامعة الواحدة وبين الجامعات الليبية.

3- الإكثار من المجلات المتخصصة المحكمة في جميع الكليات بالجامعات الليبية، بالإضافة إلى مراكز البحوث العلمية المتخصصة وتوفيرها على شبكة الإنترنت.

4- تشجيع التواصل بين الباحثين والجهات والمؤسسات والشركات الخاصة والعامة المستفيدة من البحث العلمي، وذلك لربط البحث العلمي بمتطلبات وحاجات المجتمع التنموية والاجتماعية والاقتصادية، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في دعم البحث العلمي وتمويله.

5- توعية أفراد المجتمع بأهمية البحث العلمي والفائدة المرجوة منه ودوره في تطويره عن طريق وسائل الإعلام، ومن خلال الندوات والمحاضرات العامة.

6- التحديث الدوري للمكتبات داخل كليات الجامعة من خلال شراء أحدث الإصدارات من الكتب وتوفير المجلات المتخصصة المحلية، والاشتراك في المجلات والدوريات العالمية المتخصصة بمختلف اللغات، وربط هذه المكتبات بشبكة الإنترنت.

7- العمل على إقامة المؤتمرات والندوات المحلية المتخصصة بشكل دوري في الجامعات ومراكز البحوث، ودعم عضو هيأة التدريس للمشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية الدولية.

8- دراسة إمكانية تخفيض العبء الدراسي لعضو هيأة التدريس عن طريق احتساب العمل البحثي جزءا من نصاب عضو هيأة التدريس.

المصادر والمراجع:

1-أبو حطب، فؤاد، (1998)، نحو استراتيجية فوقية للبحث التربوي في الوطن العربي، ورقة مقدمة إلى مؤتمر البحث التربوي في الوطن العربي إلى أين؟ عمان، الأردن. 3 – 5 /1998/11. 119 – 129.

2-البرغوثي، عماد ومحمود أبوسمرة، (2007)، مشكلات البحث العلمي في العالم العربي، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإسلامية) 15(2)، 1133-1155.

3-بلاش، عمر (1997)، البحث العلمي – واقعه – تطوره – آفاقه المستقبلية، مجلة بناء الاجيال، العدد (24) تشرين أول، دمشق، ص 31.

4-حلس، داود بن درويش (2006)، دليل الباحث في تنظيم وتوضيح البحث العلمي في العلوم السلوكية، الجامعة الإسلامية ، غزة.

5-الخطيب، حازم ومناور حداد، (2001)، البحث العلمي لدى أعضاء هيأة التدريس في جامعة إربد الأهلية، الأهداف، و الحوافز، والرضاء والمشكلات، أربد للبحوث والدراسات.

6-الخطيب، حمادة (2001)، الإدارة الجامعية: دراسة حديثة، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية للنشر والتوزيع، الأردن.

7-الدباغ، حامد رياض (1993)، أثر الحوافز المادية والمعنوية في استقرار الباحث وزيادة انتاجيته، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة إعداد الباحث العربي وإمكانية استثماره في القطاعات الإنتاجية والخدمية، جامعة مؤتة، مؤتة، الكرك، الأردن.

8-ديراني، محمد (1997)، البحث التربوي في كليات التربية ووسائل تطويره، بحث مقدم إلى المؤتمر التربوي الذي عقد في كلية التربية بجامعة دمشق في الفترة من 11-13 /1997/5م.

9-الريس، محمد نضال، (1992)، وجهة نظر حول دور البحث العلمي الجامعي في التنمية، مجلة التعريب، عدد (3).

10-زيتون، عايش (1995)، أساليب التدريس الجامعي، عمان: دار الشروق.

السنبل، عبد العزيز عبد الله، (2004)، التربية والتعليم في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين، دار المريخ للنشر والتوزيع، السعودية.

11-السويدي، ضحى (1994)، الجامعة ودورها في البحث العلمي، مجلة التربية، العدد (110)، السنة (23) قطر.

12-الشرع، إبراهيم و طلال الزعبي، (2011)، مشكلات البحث التربوي من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس في كليات العلوم التربوية في الجامعات الاردنية الحكومية، مجلة دراسات، العلوم التربوية، 38(4)، 1399- 1420.

13-صالح، أيمن جميل عبد الرحمن، (2003)، معيقات البحث العلمي ودوافعه لدى أعضاء هيأة التدريس في الجامعات الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

14-طناش، سلامة، (1995)، البحث العلمي لدى أعضاء هيأة التدريس في الجامعة الأردنية، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد الحادي عشر، العدد (4) جامعة اليرموك، الأردن، ص 79-43.

15-عدس، عبد الرحمن (1988)، الجامعات والبحث العلمي: دراسة في الواقع والتوجيهات المستقبلية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، الامانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، عمان، الأردن.

16-العمايرة، محمد حسن و سهام محمد السرابي (2008)، البحث العلمي لدى أعضاء هيأة التدريس بجامعة الإسراء الخاصة – الأردن (معوقات ومقترحات تطويره)، مجلة جامعة دمشق، المجلد 24، العدد الثاني.

17-غنيمة، محمد متولي (2000)، أساسيات تمويل البحوث التربوية في الوطن العربي، ورشة عمل حول تطوير البحث التربوي في التعليم النظامي ومحو الأمية وتعليم الكبار في الوطن العربي، تونس 6 – 10 مارس 2000.

18-الفرا، ماجد محمد، (2004)، الصعوبات التي تواجه البحث العلمي بكليات التجارة بمحافظات غزة: من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس فيها، مجلة الجامعة الإسلامية.

19-فلوح، فايز (1999)، البحث العلمي دليل على رقي الامة ورغبتها في التقدم، نشرة جامعة دمشق، العدد (67).

20-كمال، مروان وزيدان كفاني، (2000)، البحث العلمي المؤسسي: الجامعات الرسمية الأردنية. ورقة مقدمة إلى ندوة البحث العلمي في العالم العربي وآفاق الألفية الثالثة: علوم وتكنولوجيا، الشارقة 24 – 2000/4/26.

21-كنعان، أحمد علي (2001)، البحث العلمي في كليات التربية بالجامعات العربية ووسائل تطويره، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد 38، عمان.

22-لائحة الدراسات العليا، قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقا) رقم (501) لسنة 2010م.

23-المجيدل، عبد الله وسالم شماس، (2010)، معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهة نظر أعضاء الهيأة التدريسية (دراسة ميدانية – كلية التربية بصلالة أنموذجا)، مجلة جامعة دمشق.

24-محافظة، سامح (1993)، مشكلات البحث العلمي ومعوقاته في جامعة مؤتة كما يراها أعضاء هيأة التدريس، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العدد (4)، بغداد.

25-محمد، نصر صالح، (2013)، العوامل المفسرة لتأخر الطلبة في مرحلة الماجستير في العلوم المحاسبية في ليبيا من وجهة نظر الخريجين، دراسة حالة في كلية المحاسبة جامعة الجبل الغربي، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد (1)، كلية الاقتصاد زليتن – جامعة المرقب.

26-محيسن، عون، (2011)، المعوقات الشخصية وغير الشخصية للبحث العلمي كما يدركها أعضاء هيأة التدريس بغزة، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول "البحث العلمي مفاهيمه أخلاقياته، توظيفه" المنعقد في الجامعة الإسلامية بغزة، في الفترة من 10-11 مايو 2011م.

27-مصلح، عطية ويحيى ندى، (2007)، البحث العلمي في جامعة القدس المفتوحة: دوافع ومعوقات من وجهة نظر المشرفين الأكاديميين المتفرغين، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات.

28-ميليت، فرد (1965)، أستاذ الجامعة، ترجمة جابر عبد الحميد ومحمد حسان، القاهرة: دار الفكر العربي.

29-الوثيقة العامة الاستراتيجية وسياسة البحث العلمي والتقني في ليبيا، الهيأة القومية للبحث العلمي،(2001)، طرابلس.

30-Kogan M. (1989). Evaluating Higher Education. Jassica Kngsley publishers Ltd. P 167.

31-Startup R. (1985). The changing prospective of academic research. 1973-1983. Studies in Higher Education. Vol 10. Pp 69-78.

32-UNESCO Science Report (2010). The united Nation Educational, Scientific and Culture Organization, Paris, France.